بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

جامعة الملك سعود
الشعبة مخطوطات
٧١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

تستعمل اي بحسب الوضع فلا يرد انه يستعمل المذكور فيما يصح الجهر بكلمه او ليس المخواطئ بذلك
من التحقيق ثم اسند اليه فالمراد بالماضي القريب مع التوقع او بدونه وفي المضارع التقليل
وقد يكون لمجرد التحقيق كما في قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك واغا لم يذكر التوقع لعدم لزومه
اياها في الاستعمال قوله لتقرب الماضي اي الحدث الذي يقضي بناء على ان المعاني الحرفية
وحمله على الفعل الماضي يحتاج الى حذف المضاف او الجحمة باجراء صفة المعنى على اللفظ وتخصيصه
بالتضمير قوله وشيء من ذلك اي الحذف او التحقق الاتي في الفعل الاصطلاحي وانما لم يذكر
الضمير اي لا يفهم شيء من ذلك بدون ذكر الفعل كما في قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره وذلك
لامتناع فهم شيء من ذلك بدون متعلقه وهو الحدث وردّ بان هذا دليل الفعل فقط لكون السببية
اي فاعل معين ملحوظة في مفهومه دون غيرها ما عداه قوله دخول السين اللام للعهد اي سين
الاستقبال الاتية سائر الياءات قوله تنفي الفعل اي الحالة التي في المامر وكذا في سياتي قوله الاتي في الفعل
الاصطلاحي كام قوله لحوق تاء التانيث اي الساكنة لانها الدالة على تانيث الفاعل والمراد بتركبه
التقليل بعد قوله بتاء ساكنة والصفات اي وان كان لها فاعل استغنت عن التاء الساكنة لسبب
لحوق تاء المتحركة الدالة على تانيث الفاظها وقاعليها المكان الاتحاد بينهما وبين فاعليها قوله
قوله حال عن تاء التانيث وفيه اشارة الى انها في الاصل تاء متحركة السكنت للوقف وبه فرق تانيث الفعل
والاسم كما مر الا ان كاني الرضي وفي بعض النسخ المسكنة باللام تراه لاختصاصها بالاسم لحقه لا سم
وتنقل لفعل قوله اراد الياخرة وذلك لانه اشار بلفظ التاء الى الفاء الخصوصية المجتبرة قوله
من الخطاب والتكلم والافراد والتذكير والتانيث دون المركبة وانما الاضافة الى فعلت وما
بلفظ نحو الفاء خصوصية كونه تاء فيدخل فيه ما يشارك في جميع صفاته وهي نون الجمع المؤنث
الغايبة فخرج المتكلم مع الغير فانه تقع قائلين ان الاولى ترك قيد المتحركة كما يدل الدليل عليه لان
اعتبار المشاركة في بعض صفات تاء فعلت دون البعض لا قرينة عليه في عبارة الماصنف قوله اخفه
واخفى لاعتبارهم اياه من قبيل الاسم ولذا جعلوا قسما من المبني وقالوا ان المستتر في ضربت ضمت

السيناية

يصح

يعني

حيث يعني ان يكون اقل من الاثنتين صفة او تانيثه لان ضمير المفرد ينبغي ان يكون اقل من ضمير المثنى قوله
فانه للتبادر بناء على ان المطلق ينصرف الى الكامل قوله قبلية ذاتية مفعول مطلق من قوله قبل تفسير
اشارة الى ان القبل بمعنى المتقدم كما قيل في قوله تعالى لله الامر من قبل ومن بعد ان معناه متقدم ومتاخر
اذ المفعول المطلق لا يجيء من الظرف فاندفع الاشكال الناشي من الظرفية ويبقى الاشكال الناشي من
وصف الزمان بالتقدم فدفعه بقوله ذاتية اي ما لا يكون بواسطة الزمان على ما هو مصطلح المتكلمين
من ان تقدم بعض اجزاء الزمان على البعض بالذات وهو المتبادر من الذاتية لا على مصطلح الحكماء وهو
ان يكون المتاخر محتاجا الى المتقدم ولا يكون علته تامة او فاعليته قوله فالموصول اي عاهو عليه
الموصول فلا ينافي ما سبق من تفسيره بالنكرة او اشار الى جواز جعله موصولة والمقصد من
هذا الكلام ومن قوله وبالدلالة هيئتا ما هو بحسب الوضع بيان فوائد القيود وما سبق كان تفسيرا
لها قوله تكرار قوله بلم ينقلب اي ليضرب في لم يضرب حيث يدل على الزمان الماضي وليس بماض وكذا يقض
في لم تضرب فانه لا يدل على الزمان لا الماضي مع كونه ماضيا قوله خبر مبتدا محذوف اي لم يجعلا خبرا بعد
خبر عناية لجانب المعنى لان الحد ليس خبرا عن المحدود من حيث المعنى لعدم كون المحكوم مقصودا بالحكم
تقرير في موضعين وهي خبر كونه خبرا بعد خبر ينظر الى جانب اللفظ قوله واما البناء على الحركة فلعدم
اعتوار المعاني عليه قوله او تقدير الياخرة فانه يمكن تقدير الفتحة في اردهي مي وانه لا يتوهم التقاء
ضربن وضربوا فانه لا يمكن تقدير فتحة قبل النون والواو لانهما كانا مبنيين على السكون والضم قوله
فلمشابهة المضارع ولكونه مشابه المشابه استحق البناء على الحركة بخلاف المضارع فانه بمشابه الاسم فا
فاستحق الاعراب وقد يقال انه بمشابه الواقع موقع الاسم تحقيقا بخلاف ضرب وبما كانت هذه المشابهة ناقصة
استحق البناء على الحركة بخلاف مشابهة المضارع فتكون بناء الماضي مقدما على بناء المضارع لا يقتضي
ان يكون حال الخرة من الاعراب والبناء مقدما على حال الخرة فلا يرد انه لا معنى لبناء المشابهة المضارع
والحال انه مقدم عليه قوله في وقوعه اي بوقوعه على ان وقوع الماضي موقع الاسم ليس وجه المشابهة
قوله تاء ضربت وضربا وجزاء عطف على قوله وقوعه بتقدير وقوعه قوله لكونه لخفة الحركات وثقل الفعل الماضي

هذه المشابهة اما بقتضي البناء على الحركة
لو لم يكن المضارع مبنيا على السكون
بل كان فتحة دائما وليس كذلك لان
متصل به نون جمع المؤنث
والضمائر الداخل عليه للمارع
لحفظ الاصل مع عارة الخ
العارضة في الجملة
من عاياتها مع تولد
الاصل اولا
ملا صادق

لفظا اذ لا تجد فعلا ثلاثيا ساكن الاوسط بالاصالة مجموعة دالة على المعاني المجردة والزمان وطليه
المرفوع دائما والمنصوب كثيرا ﴿ مع غير الضمير سواء لم يكن معه ضمير اصلا نحو ضرب زيد او
يكون معه ضمير منصوب نحو ضربك او مرفوع ساكن نحو ضربا ﴿ كراهية اجتماع المتحركات والا
قالوا اصل هند وغليط هدايد وغلايط ﴿ لشدة اتصال الفاعل اي الضمير بفعله لكونه جزء
لفظا ومعنى لخلا نحو حركة وبركة فان اتصال القارورة لقط فقط على ان اجتماع الحركات قليلا
ذكر ليس في الشذوذ لان وضع الكلمات على الوقف نحو ﴿ احترز عن مثل اي عن فرخوجد
عن الحكم المذكور ﴿ فانه ايضا مبني على الفتح ولا معنى للفتحة التقديرية فيه لانه انما يصار اليه
لتعذر لفظا وليس اعرابه تقديريا لانه لشدة الاتصال صار كلام الفعل واسط الكلمة فهو مبني خلا
للاخوات اصلا بخلاف علاي فانه معرب تقديرا لعارض شدة الاتصال انما تقدر في لا يحيط ﴿ اي حال كونه
الى آخره يعني ان الياء ليست صلة لانها ليست لازمة بل تسقط بالوقف وبالياء المبنية كما تحذف مسلوبة
واقع موقع الحال واغا ذكر ليجعل المبنية لاصالة المذكورة بالاتفاق ولان مبنية الحروف للمشابهة بحسب
الاولى اتفاقا واولا ما عين مع تغير بعض الحركات سيجيء حصل الجهة المشابهة المضارع الاسم وهي وقوعه
مشتركا فيكون مبنية الحروف بالاولى بطريق الاسفل ولان سبب المشابهة هنيئا مريئا ﴿ فيقوى بقوله لوقوعه فيحتاج الى الكاف
في اعتبار مبنية الحروف ﴿ اتى على صيغة جمع الكثرة من الاتيان اي حين بيان لوجه المشابهة بقوله
فاولئك الفداء وله الاباء الفخار فانه جمع للاب اي اصلح اجتماعها والترفعة من قبيل طرفة
الجوزي في الكلي طامة قيل يا خيبة وهي اويلة ﴿ جمعتها كلمة تا تشير اشارة الى وجه اضافة حروف
تاليف فان الفرق بين المضاف والمضاف اليه بالافراد والاجتماع ﴿ وهذه المشابهة اي المشابهة
عطف الاسم المتمكن في صيغة المضارع واما مشابهته مع الاسم الفاعل فاغا هو في تحصيل صيغة الاعراب
وذلك لان صيغة اسم الفاعل مشتق من المضارع متاخر عنه فلا يمكن اعتبارها اي صيغة والمقصود
من زيادة هذه العبارة الاشارة الى ان قول المصنف لوقوعه خارج عن التعريف ببيان لوجه المشابهة لكون
تاما بدونه ﴿ اغا يكون الجزء او كلمة الحصر تحصيلا في قوله دون قول اللازم الابتداء عليه

اختصاصه بالمضارع لدخوله على الماضي مع قلة فيه والمقصود بيان شبهة المعتبرة في مفهوم الصيغ
التي بها امتاز عن سائر اقسام الفعل ﴿ او على الصحيح وقال بعضهم حقيقة في الحال مجاز في
الاستقبال وقال بعضهم بالعكس ﴿ لوقوعه مشتركا بينهما لان السبب الذي هو مناسبة المشابهة لا
يوجب المشابهة ولذا لم يقل في وقوعه والمراد بالاشتراك معناه اللغوي لا الاصطلاحي اذ قد
حينئذ تكون مشتركا ولعدم كون زمان الحال والاستقبال تمام معناه ﴿ بالجزائية اي ليس
مرفوعا مبتدا وخبره بالسين ﴿ اي وتلك المشابهة بيان بلحق المتن بدون ملاحظة
العطف فقوله وتلك المشابهة ههنا اعادة لقوله وهذه المشابهة الا انه غير هذه
الى تلك لصيرورة المخاطبة المشار اليه بعيد او صيغة تلك بعيد فحال هذه الواو وحال
الواو السابقة في صحة كونها للعطف على قوله المضارع ما اشبه وكونها للاعتراض
﴿ والتخصيص اعاد اللام تنصيصا للعطف واشارة الى كون كل من الايران وجه الشبه
المشابهة ﴿ بواسطة القرائن اشارة بصيغة الجمع الى انه يكون بحضور قرائن كثيرة او الى كثرة الجوازم ﴿ لانه لم يسم الى الخره فالمشابهة المذكورة هو ذوة في مفهوم
الاسم اصطلاحا فلا يتوهم ذكره في التعريف ليكون حدا اسميا ﴿ اذ مع الخره يصح للتسمية
لاجل المشابهة المذكورة ﴿ فالجهة تفصيل وبيان لما في حروف المضارعة ﴿ مزد الزيد
بها لشروع يتوهم على توهم المقابلة بقولهم يتاتى بعدم معاندة النقوط اذ الواجب
منفردا الحق اذ لا دلالة المتجزء على انه ليس مع غيره دلالة على شيء اليس دلالة
عدمه واغا هو بناء على العلم الاصلي اراد به معنى الواحد اذ الوصف اللفظ على المعنى
توسعا فيكون المراد بالمتكلم الجنس اي من تحكي عن نفسه واما الاقالحال فلا يدخل حينئذ في احراج
ضمير لعالي المتكلم المفرد اي الواحد ليصح التقييد بقوله اذا كان مع غيره اذ لا يتصور الجنس المتكلم
اذا كان مع غيره فتدبر فانه خفي على الناظرين في هذا الكتاب ﴿ مذكرا كان او مؤنثا فالمراد
بالمذكر ما اتصف بالافراد وليس من باب التغليب اذ لم يرد به كلاهما ﴿ مع غيره مؤنثين كانا

او مذكرين او مختلفين ق وكانها اي الكلمة اشارة الى ما يجر الاختصاص ق بالاضافة اليه ق منفي الخ ظ
عن تكلم معه ق غايبات او مرد صيغة الجمع المؤنث نظرا الى معنى المؤنث والمثنيان ك او رد صيغة
التثنية اعني ذوي نظرا الى لفظ المؤنث والمثنيين وكسر الواو وغير صحيح ق اي غير التقسيمين
فيكون واحد المذكر وشناه وجمعي وجمع المؤنث ق للغايب اي من يحكي عنه فيشتمل على ذات وعلامة
شهرة ق حال الخبر بعد خبر بقوله فقوله ق مضمومة لانه للاتيان اول الماضي ينبغي ان يحال لفظ المضارع
لمكان التباين بينهما ق اي فيما ماضية فتوصيف المضارع بالرباعي على التوسع باعتبار ان ماضيه
كذلك قال مفتي حرسها سواء للتخصيص الذي استدعاه كثرة الاشتمال كالثلاثي او كثرة
الحروف وهو فيما عدا الاخير في بعض واستطاع ليستطيع فرباعي نزيد فيه الهاء واللين على
غير القياس ق لعدم علة الاعراب فيه وهي تغاير المعاني المختلفة كالاسم او المشابهة الشائعة
ولم يذكر دليل الحكم البنوي المستفاد من الحصر لانه ليس من قواعد ويرتفع الخبر مفصلا ق والمثنيان
هذا الكلام الى آخره دفع لاشكال انه مطلق الفوق بالفعل المتقي فانه يفيد ان علم اعراب المضارع
مفيد بوقت علم اتصال النونين وليس كذلك اذ لا يجب عارض مطلق سواء رجع ضمير الجزم
الى المضارع او الى الغير ولا يفيده ما هو المقصود بالبيان وهو ان المضارع لا يجب اذا اتصل به
النونان وحاصل الدفع ان هذا الكلام لما لا شك على بقي الاعراب عن المضارع ليس معناه الصريح
مقصود بالذات لان الكلام انما هو في نحو الياء المضارع بل هو كناية عن اثبات الاعراب للمضارع على وجه
الحصر بطريق اما اثباتي بحيث يكون الجزء البنوي مقصودا بالافادة فالجزء الثبوتي مقصودا بالتبع ليكون
من احوال المضارع والقرائن فيما ذكر الجزء الثبوتي المقصود بالافادة فاندفع اشكال التعلق وكذا
ما توهم من ان الغاية في ما والا فالا شكال بحاله لان كونه غاية في ما والا لا يقتضي ان لا يكون بسببها
فرقا بين الاقتدار وعدمه كما ذكرنا ظهر ان ما ذكره الشرح اقرب من جعل الظرف متعلقا ببيعرب المضارع المفهوم
من الحكم السلبي ق بكونه مبنيا وقيل انه مرتبط بتقدير الشغل محل الاعراب كما في علامي ولا يخفى عليك
الفرق بينه وبين علامي فانهما تفيدان الاتصال لا يكاد يفيد عليه فليس بشيء فانهما محل الاعراب اصلا

ولا غلاف غلامي ق لشدة ق الاتصال اما التغاير ظاهر واما معنى فلكون المؤكد غير المؤكد فانه تقدم
مع النون ان لستقوطه في الوقف والاضافة ومع اللام تقديم ما قبله وسطا فاجرى الاعراب عليه فقوله
وسط الكلمة والوسط ليس محل الاعراب الفقهي وهو ظاهر ولا التقديري لانه سماه على ما قرر تم هي
انه قد يجاب الاعراب على الحرف الاخير ولا يظهر للتعذر او الاستثقال ق دخول على كلمة الجزء حقيقة
مغايرتها مع ان الدخول حينئذ للتغيير التابع السابق يسمى غلافا قاله دمصري فان التاء والياء
وان كانت كلمة لغوية الا انه بعد الدخول تغير البناء السابق وصار المركب بناء آخر واستحق المركب
الاعراب فقد اجرى على التاء والياء وتعاذكرنا ظهر ان هذا الدليل لا يجري في نون الجمع ق وكذا الكلام
لعدم اللام نظر الى ان المدعى ثابت بحجج فلان كل منها مدعي برأسه ق فينبغي ان يكون الجزء والـ
وان لم يلزم في المضارع تولي الحركات الاربع ق لمشابهتها نون جمع المؤنث الجزء وبذلك اشتهر
ضعف مشابهة المضارع للاسم فرجع الى هو الاصل في الفعل اعني البناء فلا يقبل الاعراب ق
فلا يقبل الاعراب اي ما قبلها اصلا الاعراب وهذا يتم الفرق بينه وبين المعتل الآخر فانه يقبل
الاعراب من حيث كونه آخر الكلمة وان تعذر بها عتبار خصوص آخر الالف والحاصل ان التقديري لا بد
فيه من اعتبار الاعراب في آخر الكلمة وقد بينه وبين المحلي فالبد فيه من القيود في الجملة كيلا
يكون التقدير مجردا فرض ق فالصحيح تفصيل الانواع الاعراب للمضارع ومحالها اي فالاعراب الصحيح
من المضارع مطلقا ق وحذف الاخير سواء كان اصليا او زيادة فانها لم يقل لامه ق المجرد لانه
يشتمل على الاضمير فيه نحو يمضوني ويزيدني ويضربني وما فيه ضمير بارز
متصوب نحو يضربك وما فيه ضمير غير متصل به بل بالفصل نحو يضرب الاهوى فقط
ان المراد بالمجرد الخالي عما لا يتصل به بل بالفصل والاخير هو الصحيح بان الالف واليان ق متصلة
اي بذلك الصحيح قدره بقرينة قوله المتصل به ذلك ق للتثنية والجمع الى آخره بيان لحال
الضمير البارز المرفوع وليس قيدا حتراز يا فلذلك ترك الشرح بالجمع على ظاهره والمتأنيث
دخيل محوله على الجمع للمذكر ق لفظا حقيقة او معنى كما في الصفة والفعل في حالة الوقف في حكم

مسجد الشيخ

ايم سواء كان معربا او مبنيا به رعاية للضمائر الهابقة فانها راجعة الى ما يطلق المضارع ولا طلاق للجمع حيث لم يقيد بالمذكر والتقييد بقوله المجرد عن ضمير عرج الجمع المؤنث على هذا المذكر وكذا مدخول في قوله والمتصل به الخ لان معناه اعراب المتصل به بالنون وحذفها فانه لا يقتضي ان يكون كلها اتصل به معربا بعامتر